

**تم تصدير هذا الكتاب آليا بواسطة المكتبة الشاملة**  
**(اضغط هنا للانتقال إلى صفحة المكتبة الشاملة على الإنترنت)**

الكتاب : إثبات الشفاعة لصاحب المقام المحمود والرد على الدكتور مصطفى  
محمود  
إعداد : د. محمود عبده عبد الرازق  
دكتوراه الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة

**إثبات الشفاعة لصاحب المقام المحمود**

والرد على الدكتور مصطفى محمود

إعداد

د. محمود عبده عبد الرازق

دكتوراه الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه من يهده الله فلا مضل له ومن يضل الله فلا هادي له وأشهد أن لا  
إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : { يَا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَفُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ  
فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا }  
[الأحزاب/٧٠:٧١] .

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ }  
[الحشر/١٨] .

أما بعد ..

(١/١)

---

فقد أحزننا والله ما قرأناه وعلى غير ما عهدناه من الدكتور مصطفى محمود أن ينكر لصاحب المقام  
المحمود شفاعته في العصاة من المسلمين ويردد بذلك مذهب الخوارج المنحرفين والمعتزلة القائلين  
بإنفاذ الوعيد والموجبين على رب العالمين ألا يرحم من شاء من عباده الموحدين وألا يقبل فيهم  
شفاعة الشافعين حتى ولو كان الشافع هو سيد الأنبياء والمرسلين ، وقد تجاهل سيادته موقف أهل  
العلم والإيمان منذ أن مات رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حتى الآن ، وتجاهل أيضا

المسؤولين المتخصصين فى أصول الدين ، فبدلاً من أن يرجع إلى فضيلة المفتى فى هذا العصر أو لجنة الفتوى من العلماء فى مصر أو يرجع إلى فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر لطلب العلم عند اختلاط الأمر أو حتى المشورة فربما تمنعه مكانته المشهورة أن يكون طالب علم وهو فى هذه المنزلة ، سلك سيادته بجرأة شديدة ما ذهب إليه أصحاب الضلالات البعيدة ، ربما دون علم منه بأن ما يردده هو مذهب الخوارج بعينه ، ولكنه أطلق العنان لاجتهاده المحدود ، وتهجم على قواعد السنة بلا حدود ، وشكك فى أصح الكتب على غير المعهود من المحبين لسيد الأنبياء والمرسلين وطعن فى صحيح الإمام البخارى أمير المؤمنين فى الحديث رحمه الله ، ونحن وإن كنا لانشكك فى نواياه ، إلا أنه أصبح فتنة لكثير من الجاهلين المنقذين الأعمىين فى أصول الدين ، وقد كلمنى كثير من إخوانى المسلمين بعد أول مقالة له أن أكتب رداً تفصيلياً عليه ، فقلت لهم : خير رد عليه ألا نلتفت إليه ، فلا نريد أن نشغل أنفسنا بما يستنزف جهدنا وجهد غيرنا ، ولكن سيادته أعاد الكرة مرة ومرتين وراوغ بعد ذلك فى مقالتين حتى طفح الكيل وبان الميل وخيم الليل بالجهل على كثير من الأذهان ، ثم فاجأنا بعد ذلك أنه لا ينكر السنة ولكن المفاجأة أن السنة عنده هو ما يراه موافقاً لهواه من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما قسم الحديث فى جامعة الأزهر وجميع الجامعات فى العالم الإسلامى فأصبح أمراً مطويماً فى سالف

(٢/١)

---

الزمان لا يقبل سيادته منهم أدلة ولا برهان ، فكان لا بد من إظهار هذه الأمور فى الرد على فضيلة الدكتور :

أولاً : أن سيادته سلك منهج المعطلين المشبهين من المعتزلة والمتكلمين عندما عطلوا الأدلة بحجة نفى التشبيه عن الله فجمعوا بين جريمتي التمثيل والتعطيل ، ولما حوصروا اضطروا للتأويل بغير دليل ، وطعنوا فى السنة وتدوينها والتشكيك فى أخبارها ، وهذا ما حدث من فضيلته عندما خلط الأمور فى مقاله حيث سوى بين الشفاعة عند الله وما يتعلق بأحكامها وبين الشفاعة التى تحدث من الرعية لحكامها ، وقاس بينهما بقياس المماثلة الذى استخدمه أصحاب الملل الباطلة فى قياس الغائب على الشاهد ولم يوحد الله ويفرده عن سواه فى مسألة الشفاعة ، فالشفاعة عند المخلوق ليست كالشفاعة عند الله ، فالمخلوق أحياناً يقبل الشفاعة إلزاماً ، إما لوجود مصلحة تسعى إليها قرابته ، أو إلزاماً من حزيه لتبقى عليه سيادته ، أو لفضل من المملوك على المالك ، أو قدرته على زوال أوصاف أذن بزوالها الخالق ، أو التحكم فى نقاط ضعفه بإزاعة أخباره ، وكشف ما هو مستور من سوء أسراره ، فيضطر الحاكم أو المالك إلى قبول الشفاعة من المحكوم ، والتغاضى عن العدل أو إنصافه المظلوم ، راغماً بغير إذنه مجبراً شافعاً مكرهاً لا مخيراً ، وهذه هى الفوضى والمحسوبية

التي أشار إليها فضيلة الدكتور لما قاس الخالق على المخلوق وعقد الأمور .  
أما رب العزة والجلال فمن هو صاحب الفضل عليه ؟ ومن الذي ساعده في إنشاء الخلق وافتقر إليه ؟ سبحانه لا شريك له في ملكه ولا ظهير له في تدبير خلقه ، إن العقلاء يقبحون الشرك ويعلمون أن الله على كل شيء قدير وكل شيء إليه فقير وكل أمر عليه يسير لا يحتاج إلى شيء : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } [الشورى/ ١١] .

(٣/١)

---

فإذا أخبرنا الله عنه نفسه أنه سيقبل الشفاعة في الموحدين من المسلمين ولو اقتصروا بعض أنواع العصيان علمنا أنها لا تماثل شفاعة الإنسان للإنسان ، ولذا قال الله في أعظم آية في القرآن : { مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ } [البقرة/ ٢٥٥] فلن يقبل الشفاعة من أحد ولا في أحد إلا إذا جاء إلى الله عبدا موحدا ، مشابها في سلوكه عبده ونبيه محمدا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، خالصا من شوائب التشبيه والشرك مقرا لله بالخلق والأمر والملك ، وهذا شرط الشفاعة الذي حدده سيد الخلق لما قال فيما ثبت عنه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عند البخارى برقم (٩٩) : ( أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ ) .  
ولما كان أعبد الخلق وإمام الموحدين وسيد الأنبياء والمرسلين هو سيدنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فقد فضله الله على من سبق من الأنبياء بالمقام المحمود ، وجعله أملا للموحدين في اليوم الموعود ، ونسأل الله جميعا أن يكون شفيعا لنا وللدكتور مصطفى محمود إذا رجع عن دعواه وتاب إلى الله قبل أن يلقاه .

(٤/١)

---

ثانيا : لا مانع أن يجتهد سيادته في أعمال فكره لخدمة الدين والأخذ بأيدي المسلمين إلى عيبين ، وترك سبيل المتواكفين المعتمدين على شفاعة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مع تماديهم في العصيان ، لكن أعمال الفكر والنظر بالمعقول يكون ممدوحا إذا أدى إلى إظهار الدين والعمل بالمنقول ، أعنى الكتاب والسنة ، وليس من شيمة المسلم أن يجعل المنقول مطية للمعقول ويضرب أدلة الكتاب والسنة ويخالف إجماع الأمة ، فطريقة الموحدين من أهل السنة تقوم على إظهار ما جاء في النقل من أوجه الكمال ، وأن العقل مطية للنقل يعمل الفكر ويبذل الجهد ليضع النص فوق

الرؤس عاليا خفاقا ويقوم خادما له وداعيا إليه سعيدا بما ناله من شرف الخدمة ، وأنه لا تعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح بل العقل يشهد للنقل ويؤيده ، فالذى خلق العقل هو الذى أرسل إليه النقل ومن المحال أن يرسل إليه ما يفسده ، فهو سبحانه أعلم بصناعته لعقل الإنسان وأعلم بما يصلحه على طول الزمان ، فإذا وضع نظاما لتشغيل صنعته وألزم الإنسان العمل بشرعته ، كان من المحال أن يضل الإنسان أو يشقى أو يعيش معيشة ضنكا ، إذا اتبع منهج الكمال كما قال رب العزة والجلال : { فَاِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى } {طه/١٢٣} ولو فرضنا أنه ظهر خلل أو تعارض بين العقل والنقل ، فذلك لسببين لا ثالث لهما : إما أن النقل لم يثبت فينسب الإنسان إلى دين الله ما لم يؤثر أنه مسموع ، من أنواع الضعيف والموضوع ، وإما أن العقل لم يفهم النقل ولم يدرك خطاب الله على النحو الصحيح ، وهذا ما حدث من فضيلة الدكتور عندما خلط الأدلة وعقد الأمور .

(٥/١)

---

ثالثا : ادعى سيادة الدكتور أن الشفاعة التى وردت فى الآيات تخالف ما جاء فى الأحاديث من كلمات فقال فى عنوان ثالث المقالات ( وما هم بخارجين من النار ) دون تحقيق منه فى الاستدلال ، فهى تعنى المخلدين من الكفار وجميع الآيات التى أوردتها ساقها فى غير موضعها ، فلو كنت تقصد بها يا فضيلة الدكتور أهل الكبائر من المسلمين فهذا باطل وخطل للأمور لأن جميع ما ذكرته ورد فى الكافرين والمشركين المخلدين ، فالآية الأولى :

{ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ } [المائدة/٣٧] .

قدمتها يا سيادة الدكتور على نحو مبتور ، حيث يظن القارئ من كلامك أنها وردت فى حكم العصاة من المسلمين ، ولكنها فى الحقيقة وردت فى الكفار المخلدين ، الذين لا تنفهم شفاعة الشافعين ولا قرابة المقربين ، وهذا لا يخفى على عامة المسلمين فضلا عن الأساتذة المتخصصين ، قال تعالى :

{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا نُقْبَلُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ } [المائدة/٣٦:٣٧] .

وهذا ما سيقال لك فى بقية الآيات التى أوردتها ، ولولا ضيق المقام لاستعرضتها ، كما أن منهج الوقوف على قوله تعالى : { فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ } ليس من شيم المسلمين .

(٦/١)

---

رابعاً : بعدما تبين أن الآيات السابقة التي أوردتها سيادته إنما هي في الكافرين والمشركين ، وليست في أصحاب المعاصي من المسلمين ، فلا قيمة لما قاله في اتهام المحدثين : ( وهذه الثوابت القرآنية تتناقض تماما مع مرويات الأحاديث النبوية في كتب السيرة عن إخراجهم لمن يشاء من أمته من النار مما يؤكد أن هذه الأحاديث موضوعة ولا أساس لها من الصحة ولا يمكن أن تكون قد صدرت عن النبي ) وتتبعه أيها القارئ البصير ، ودقق النظر وأمعن التفكير في حديث الشفاعة يوم المصير ، فقد أنكره فضيلته بغير علم منه بالأسانيد وهو في الحقيقة حديث متواتر ، فإن كان يعلم معنى الحديث المتواتر فتلك مصيبة ، وإن كان يجهل فالمصيبة أعظم ، وينبغي لأمثاله من المشاهير قبل أن يتكلموا أن يتعلموا أو يسألوا ليعلموا ويفهموا ، فالبخاري ليس وحده الذي انفرد بإخراج أحاديث الشفاعة وإثباتها ، ولم يخل كتاب من كتب السنة من ذكرها ، وأنت الوحيد يادكتور خالفت الأمة بإجماعها وتصر على رد الشفاعة وإنكارها ، كفرقة المعتزلة وأشباعها من الخوارج المارقين .

(٧/١)

---

خامساً : ليس في صحيح الإمام البخاري حديث واحد يخالف ما جاء في القرآن أو صحيح المنقول ، وقد تلقته سائر الأمة من وقت البخاري إلى الآن بالرضى والقبول ، حتى العامه لو أخطأ أحدهم في شيء فإنه يقول : ( هو احنا غلطنا في البخاري ) ولو سألته : من البخاري ؟ قال : لا أعرف ، فكيف تقول يا فضيلة الدكتور : ( وما يقوله البخاري مناقض للقرآن لا يلزمنا في شيء ويسأل عنه البخاري ولا نسأل نحن فيه ، ولم يكن البخاري رضى الله عنه وأرضاه هو الوحيد الذي خاض في موضوع السيرة النبوية لكن كتاب السير كثيرون وقد تناقضوا واختلفوا بين بعضهم البعض وامتألت كتب السير بالموضوع والمدسوس من الأحاديث والعجيب والمنكر من الإسرائيليات ) ألا يميز فضيلته بين كتب السيرة وكتب الحديث ؟ قال ابن القيم رحمه الله في الطرق الحكيمة ١٠٧/١ : ( والذي يشهد الله ورسوله به أنه لم تأت سنة صحيحة واحدة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تناقض كتاب الله وتخالفه البتة ، كيف ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو المبين لكتاب الله وعليه أنزل ، وبه هداه الله وهو مأمور باتباعه ، وهو أعلم الخلق بتأويله ومراده ولو ساغ رد سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردت بذلك أكثر السنن وبطلت بالكلية فما من أحد يحتج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته إلا ويمكنه أن ينسب بعموم آية أو إطلاقها ويقول هذه السنة مخالفة لهذا العموم والإطلاق فلا تقبل ، حتى إن

الخارج ردت من الأحاديث الدالة على الشفاعة وخروج أهل الكبائر من الموحدين من النار بما فهموه من ظاهر القرآن ، وردت كل طائفة ما ردت من السنة بما فهموه من ظاهر القرآن ) .

(٨/١)

ثم عيب عليك يا فضيلة الدكتور أن تطعن في تدوين السنة وأن تعلم أو لا تعلم أن الرسول لما نهى عند تدوين السنة في عصره كان ذلك للحفاظ على القرآن وعدم اختلاط المكتوب من كلام الله بالمكتوب من كلام رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كما أن الصحابة كانوا يحفظون السنة ويتناقلوها فيما بينهم لا يفرقون بين العمل بمقتضى القرآن أو السنة ، ثم لما مات أكثرهم انكب التابعون وتابعوهم على جمع كلام الرسول خشية ذهابه ، فلا تشوش على دينك بجهلك ولا تقف ما ليس لك به علم ، وارجع إلى قسم الحديث في جامعة الأزهر ليعلموك ويزيلوا أميتك في علم مصطلح الحديث .

سادسا : أذكر فضيلة الدكتور بما أغفله تعمدا أو جهلا لأقوال الأئمة الأعلام الذين شرفهم الله بالدفاع عن الإسلام ضد الخارج المارقين الذين قال فيهم سيد الأنبياء والمرسلين : ( يَمْرُقُونَ مِنْ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنْ الرِّمِيَّةِ يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ لِيُنْ أْنَا أَدْرِكُهُمْ لِأَقْتُلَهُمْ قَتْلَ عَادٍ ) [ أخرجه البخارى برقم (٣٣٤٤) (٣٦١٠) (٣٦١١) (٤٣٥١) (٤٦٦٧) (٥٠٥٧) (٥٠٥٨) (٦١٦٣) (٦٩٣٠) (٦٩٣١) (٦٩٣٢) (٦٩٣٣) (٦٩٣٤) أما تخريجه بأسانيد من بقية كتب السنة ، فالمساحة المتاحة لاتكفى لذكره بأى حال من الحوال ] .

(٩/١)

أذكر فضيلته ببعض ما كان يجب أن يرجع إليه قبل أول مقال ، قال الأمدى في غاية المرام في علم الكلام ٣٠٩/٢ : ( وأما إنكار الشفاعة للمذنبين والعصاة من المسلمين ، فذلك إنما هو فرع مذهب أهل الضلال في القول بوجود الثواب ولزوم العقاب على الله تعالى ، وقد بينا ما في ذلك من الخلل وأوضحنا ما فيه من الزلل ، فإن الثواب من الله تعالى ليس إلا بفضل الله والعقاب ليس إلا بعدله ، وهو المتحكم بما يشاء في خلقه : { أَلَا لَهُ الخَلْقُ والأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ العَالَمِينَ } [الأعراف/٥٤] وما ذكره من الآيات والظواهر السمعية ، فمحمول على الكافرين المستحلين لما يأتونه المستوجبين لما يقترفونه ، دون العصاة من المؤمنين ومن أذنب ذنبا من المسلمين ، ودليل التخصيص في ذلك قوله تعالى : { إِنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ

يُشْرِكُ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا } [النساء/١١٦] ومع قيام الدليل المخصص لها يمتنع القول بتعميمها ) .

وقال ابن أبي العز الحنفى فى شرحه للعقيدة الطحاوية ص٢٥٨ : ( النوع الثامن شفاعته فى أهل الكبائر من أمته ممن يدخل النار فيخرجون منها وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث ، وقد خفي علم ذلك على الخوارج والمعتزلة فخالفوا فى ذلك جهلا منهم بصحة الأحاديث ، وعنادا ممن علم ذلك واستمر على بدعته ) .

(١٠/١)

---

وهذا نص كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الذى زعمت زورا أنه يوافقك الرأى فى نفي الشفاعة فى عصاة الأمة حيث قال عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : ( وله من الفضائل التى ميزه الله بها على سائر النبيين ما يضيق هذا الموضوع عن بسطه ومن ذلك المقام المحمود الذى يغبطه به الأولون والآخرين وأحاديث الشفاعة كثيرة متواترة منها فى الصحيحين أحاديث متعددة وفى السنن والمسند مما يكثر عدده ، وأما الوعيدية من الخوارج والمعتزلة فزعموا أن الشفاعة إنما هى للمؤمنين خاصة فى رفع بعض الدرجات وبعضهم أنكروا الشفاعة مطلقا ) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٣١٤/١ .

وقال فى موضع آخر : ( فمن أنكروا شفاعتنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فى أهل الكبائر فهو مبتدع ضال كما ينكرها الخوارج والمعتزلة ، ومن قال إن مخلوقا يشفع عند الله بغير إذنه فقد خالف إجماع المسلمين ونصوص القرآن ) السابق ٣٤١/٢٧ .

(١١/١)

---

وهذا أيضا كلام تلميذه ابن القيم حيث قال فى كتابه طريق الهجرتين ٥٦٨/١ : ( رد الخوارج والمعتزلة النصوص المتواترة الدالة على خروج أهل الكبائر من النار بالشفاعة وكذبوا بها ، وقالوا لا سبيل لمن دخل النار إلى الخروج منها بالشفاعة ولا غيرها ، ولما بهرتهم نصوص الشفاعة وصاح بهم أهل السنة وأئمة الإسلام من كل قطر وجانب ورموهم بسهام الرد عليهم ، أحالوا بالشفاعة على زيادة الثواب فقط لا على الخروج من النار ، فردوا السنة المتواترة قطعا ، وصاروا مضغة فى أفواه الأمة وعارا فى فرقها ، فإن أمر الشفاعة أظهر عند الأمة من أن يقبل شكاً أو نزاعاً . ولكن إنما أتى القوم لأنهم فى غاية البعد عما جاء به الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، أجنب عنه ليسوا

من الورثة وأما الخوارج فكذبوا الصحابة صريحا ، وأما المرجئة فإنهم يجوزون أن لا يدخل النار أحد من أهل التوحيد ، وهذا بخلاف المعلوم المتواتر من نصوص السنة بدخول بعض أهل الكبائر النار ثم خروجهم منها بالشفاعة ( ويمكن لفضيلة الدكتور أن يرجع إلى هذه المواضع من كتب التراث : البيهقي فى شعب الإيمان ٢٨١/١ والتحفة العراقية ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٧/١٠ وكتابه التصوف والسلوك ٦٦١/١١ وكتاب الروح لابن القيم ١٣٥/١ ويمكن لفضيلة الدكتور أن يستقصى على الكمبيوتر فى المكتبة الألفية للسنة النبوية آلاف المواضع فى إثبات الشفاعة والرد على المعتزلة والخوارج ، ولو أراد أن يرى بعينه لأرنا .

سابعاً : من خلال العلاقة الحميمة بين سيادة الدكتور وأعلام الصوفية ، أذكره بأنه خالف بقوله إجماعهم وضع بمقالته آمالهم فمنع شفاعاة الحبيب لهم وباللحسرة التى حلت بهم ، قال الكلاباذى فى معتقد شيوخ الصوفية الأوائل فى كتابه التعرف لمذهب أهل التصوف ص ٥٤ : ( قولهم فى الشفاعة أجمعوا على الاقرار بجملته ما ذكر الله تعالى فى كتابه وجاءت به الروايات عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الشفاعة ) .

(١٢/١)

---

ثامناً : قول فضيلته : ( والقرآن هو الكتاب الوحيد الذى تولى رب العالمين حفظه بنفسه من أى تحريف ، وقال فى كتابه المحكم { إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون } ولم يقل لنا رب العالمين أنه حفظ كتاب البخارى أو غيره من كتب السيرة ) .

ما أوجهه للدفاع عن سنة صاحب المقام المحمود إلى فضيلة الدكتور مصطفى محمود وغيره من المنكرين والمشككين فى قواعد الدين بحسن النية طبعاً ، أن القول بالاكْتفاء بالقرآن فقط ورد السنة بأسرها قول باطل بالضرورة العقلية لأنه هدم للدين من أساسه ، وبرهان ذلك أن الله أمر فى القرآن بالصلاة والزكاة فى مواضع كثيرة منها : { إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا إِلَّا الْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ } [المعارج/١٩:٢٥] .

ومعلوم أنه لم يرد فى القرآن تفصيل لكيفية الصلاة وأعدادها المقبولة عند الله أو المقدار المحدد فى الزكاة ، سواء زكاة المال أو الزروع أو عروض التجارة ، فلا بد من الأخذ بالسنة لبيان الأحكام وهذه المسألة لا يقدر أحد على النزاع فيها كما قال فى آخر مقال : ( ليس إنكاراً للسنة ) .

(١٣/١)

---



لكن المحك أن فضيلة الدكتور مصطفى محمود ادعى أن القرآن هو المحفوظ فقط ، أما سنة الحبيب محمد صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّمَ التي جمعها البخارى أمير المؤمنين فى الحديث أو غيره بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة ، فليس هذا هو الضابط المعتمد عند سيادة الدكتور ، والسؤال الآن الذى يتوجه لفضيلته : على أى ضابط نعرف الصحيح من صحيح البخارى ونحكم على الضعيف كما حكمت ؟ هل عقلك هو الفاصل أو عقل الدكتور مشتهرى الذى شكك فى قواعد السنة أيضا على صفحات مجلة الجيل ؟ أو ما يراه غيركما من أمثالكما ؟ حاول أنت أولا أن تضع الضوابط المنطقية والقواعد الأساسية لفرز السنة دون أن ترجع فى حديث واحد إلى علماء الحديث ، فهؤلاء كما قدمت كتاب سير ولا عبرة بقواعدهم عندكم ، جرب أنت وغيرك ممن هو على منهجك فإن اتفقتم على الأحاديث التى يجب أن تدين بها الأمة فحن وجميع العقلاء معكم ؟ أو اكتبوا لنا سنة جديدة نفهم بها القرآن بدلا من سنة الحبيب ، وتذكروا بعد ذلك أنكم ستدعون الناس إلى سنتكم لا سنة محمد صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّمَ ويكفى أن أذكرك بما قاله أبو طالب المكى وإن كان من الصوفية : ( فإننا قوم متبعون نقفوا الأثر غير مبتدعين بالرأى والمعقول نرد به الخير .. وفى رد أخبار الصفات بطلان شرائع الإسلام من قبل أن الناقلين إلينا ذلك هم ناقلوا شرائع الدين وأحكام الإيمان ، فإن كانوا عدولا فيما نقلوه من الشريعة فالعدل مقبول القول فى كل ما نقلوه ، وإن كانوا كذبوا فيما نقلوا من إخبار الصفات فالكذب مردود القول فى كل ما جاءوا به ) قوت القلوب ١٢٤/٢ .

وأقول لفضيلة الدكتور : حفظ دين الإسلام ليس فى حفظ القرآن فقط كما أكدت فى كلامك بل هو قائم على أمرين لازميين تكفل الله بهما :

(١٤/١)

---

الأمر الأول : حفظ دستور الإسلام على الدوام من جهتين ، الجهة الأولى حفظ القرآن بإعجاز تركيبه وبلاغة كلماته ، كنظم معجز يتحدى العالم أجمع ، والجهة الثانية حفظ السنة التى تميزت فيها الأمة الإسلامية عن غيرها فى براعة نادرة بالأسانيد ووضع قواعدها التى تميز بين المقبول والمردود أو الصحيح والضعيف مما نسب إلى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّمَ ، وهو ما عرف بعلم مصطلح الحديث ، والذى ظهر من مقالة سيادة الدكتور مدى ضعفه الشديد وبضاعته المزجاء فى هذا العلم .

(١٥/١)

---

قال ابن منده في كتابه فضل الأخبار وشرح مذهب أهل الآثار ٢٩/٢ عن فضل علماء الحديث الذين حفظوا بالأسانيد سنة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : ( هم أئمة الدين وحفاظه .. وإليهم انتهى علم الأسانيد وبهم تلزم الحجة على من خالفهم ، ويقبل انفرادهم إذ كانوا المقدمين في عصرهم لمعرفتهم بما جاء عن الرسول ثم عن الصحابة من بعده وعن التابعين ومن بعدهم بإحسان رضى الله عنهم ) وقال ابن حزم في الإحكام فى أصول الأحكام ٩٥/١ : ( قال تعالى : { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } وقال تعالى : { قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصَّمْعُ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ } [الأنبياء/٤٥] فأخبر تعالى أن كلام نبيه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كله وحي والوحي بلا خوف ذكر ، والذكر محفوظ بنص القرآن فصح بذلك أن كلامه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كله محفوظ بحفظ الله عز وجل مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء ، إذ ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء فهو منقول إلينا كله ) وقد حذرنا رسول الله ممن حاول أن يجعل دستور الإسلام الممثل فى الكتاب والسنة قرآنا بلا سنة فمن حديث المقدم بن معد كرب قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : ( أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهِذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحْلُوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ ) صحيح ، أخرجه أبو داود فى كتاب السنة برقم (٤٦٠٤) ٢٠٠/٤ ، وقد روى عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه قال : ( لعن الله الواشمات والمستوشمات والنامصات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله ، قال علقمة : فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب وكانت تقرأ القرآن ، فأنته فقالت : ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشمات والمستوشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله ، فقال عبد

(١٦/١)

الله : وما لي لا ألعن من لعن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وهو فى كتاب الله ، فقالت المرأة : لقد قرأت ما بين لوحى المصحف فما وجدته ، فقال : لئن كنت قرأتيه لقد وجدته ، قال الله عز وجل : { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا } [الحشر/٧] فقالت المرأة : فإني أرى شيئا من هذا على امرأتك الآن ، قال : اذهبي فانظري ، قال : فدخلت على امرأة عبد الله فلم تر شيئا ، فجاءت إليه فقالت : ما رأيت شيئا ، فقال : أما لو كان ذلك لم نجامعها ( متفق عليه أخرجه البخارى فى كتاب فضائل القرآن برقم (٥٠٠٢) ومسلم فى كتاب فضائل الصحابة برقم (٢٤٦٣) وكلام ابن مسعود رضى الله عنه واضح فى التزامه بالسنة قولاً وعملاً كالتزامه بمقتضى أحكام القرآن ، وروى أيضا عن عمران بن حصين رضى الله عنه أنه كان جالسا مع أصحابه ، فقال له رجل من القوم :

( يا أبا نجيد إنكم لتحدثوننا بأحاديث ما نجد لها أصلا في القرآن ، فغضب عمران وقال للرجل :  
أوجدتم في كل أربعين درهما درهم ، ومن كل كذا وكذا شاة شاة ، ومن كل كذا وكذا بعيرا كذا وكذا  
، أوجدتم هذا في القرآن ؟ قال : لا قال : فعن من أخذتم هذا ؟ أخذتموه عنا وأخذناه عن نبي الله  
صلَّى الله عليه و آله و سلم وذكر أشياء نحو هذا ) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة برقم (١٥٦١)  
وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢/٢٣٤ ، وأخرجه الطبراني في الكبير برقم  
(٣٦٩) ١٨/١٦٥ ، ورقم (٥٤٧) ١٨/٢١٩ ، وانظر زاد المعاد لابن القيم طبعة مؤسسة الرسالة  
١/٣٧ .

(١٧/١)

ونحن لو أغفلنا السنة في الاحتجاج وطعنا في قواعدها وعلومها كما يدعو فضيلة الدكتور مصطفى  
محمود وكما فعل أهل التشيع والخوارج وأهل الضلال من الاعتزال ، فإن الأحكام التي نستخلصها  
بمفردنا من القرآن دون ضوابط ستختلف من فرد إلى آخر وستصبح الأحكام فوضى ، كل يرى برأيه  
ما يحلوا له فينزح الآية من كتاب الله ليضعها على ما يوافق هواه ، كالذي يدعو إلى أن يكون  
الوقوف بعرفة في سائر أيام الأشهر الحرم بدلا من يوم التاسع من ذي الحجة فقط ، وآخر يريد فقها  
جديدا لا يرمج الزاني فيه ولا يقتل المرتد وغير ذلك من دعاة التشويش على السنة ، فكان لا بد لحفظ  
دين الإسلام من حفظ السنة وتحديد قواعدها بمنهج شامل متكامل ، وهذا بحمد الله منة من الله على  
أمة محمد صلى الله عليه وسلم فقد خصها الله بأعظم علم قام به العلماء في التاريخ من جهة  
الضبط في النقل عن الآخرين بقواعد علم الحديث .

الأمر الثاني : أن الله حفظه واقعا مرثيا بوجود من يطبقه على نفسه من المؤمنين ، وهؤلاء هم حجة  
الله على غيرهم من المنحرفين ، فقد يدعى أحدهم أن القرآن منهج مثالي لا يصلح في هذا الزمان ،  
أو يمكن أن يطبق في مكان دون مكان ، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فيما أخرجه  
مسلم عن ثوبان ، في وجود طائفة تلتزم أحكام القرآن ، في واقعية مستمرة إلى آخر الزمان ، حتى  
ولو كانوا قلة بين بني الإنسان : ( لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ  
حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ ) انظر حديث قم (١٩٢٠) .

(١٨/١)

تاسعا : قول سيادة الدكتور : ( وقرأنا في أكثر من كتاب من كتب السيرة أن النبي عليه الصلاة والسلام مات ودرعه مرهونة عند يهودى وهو كذب وافتراء لا يعقل .. فما حكاية هذه الدرع المرهونة عند يهودى إلا أن تكون إسرائيليات مدسوسة ) أقول اتقى الله يادكتور : { وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا } [الإسراء/٣٦] فحديث الدرع لم يرد في تاريخ الإسلام من المنتسبين لأهل السنة إلا أنت ، وهو حديث صحيح أخرجه البخارى برقم (٤٤٦٧) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : ( تُوْفِّي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ ) تعنى ثلاثين صاعاً من شعير لأهله ، وأخرجه عن ابن عباس الترمذى برقم (١٢١٤) والنسائى برقم (٤٦٥١) وابن ماجه برقم (٢٤٨٣) وأحمد عن أسماء بنت يزيد برقم (٢٧٠٤٠) .

ولو أردت المزيد فارجع إلى كتب السنة لا إلى كتب السير ، فهل يصدق العقلاء من القراء أن هؤلاء جميعا نقلوا بالسند الصحيح ما هو مكذوب على رسول الله ، وفات جميع المسلمين من العامة والمتخصصين على طول الأيام والسنين ما توصل إليه فضيلة الدكتور فى حديث الدرع ؟

(١٩/١)

عاشرا : نظرا لعامية الصحافة وانشغالها بأحزابها ، ظن أصحابها أن الكلام فى أصول الدين كالكلام عن سائر الأخبار أو التهاون فى نقلها ، ففتحو الصحافة بأبوابها لكل ما يثير قراءها ويسحب من السوق أعدادها فتكلم على صفحاتها كثير من غير المتخصصين ، وأظهروا للجميع بمقالاتهم أنهم من الجاهلين بأصول الدين وقواعده ، ولم يعلم هؤلاء الكتاب أن الأمر سيكون من حيث لا يشعرون عليهم لا لهم وأن طبيعة القرآن والسنة كالماء الذى يبقى بعد زوال الخبث من فوقه وكالذهب إذا سعى أحد لخدشه ازداد بريقا ولمعانا ، هكذا ضرب الله مثلا للقرآن والسنة ، فقال سبحانه وتعالى : { أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ } [الرعد/١٧] .

فجعل الله الوحى كالماء الذى ينزل من السماء يطهر الأرض ويذهب الزبد جفاء ، أو كجودة المعادن فى الأصالة والنقاء ونفع الناس ودوام البقاء ، وكل العلوم الإسلامية فاضت من هذا النبع الصافى وترعرعت فى أحضانه ، ومقياس أصالتها ونقاء معدنها وما فيها من نفع حقيقى للإنسانية يقاس بمقدار التمسك بالأصول القرآنية والنبوية مصداقا لقول الله تعالى :

{ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ } [الرعد/١٧] .

فالسنة بقواعدها باقية ما بقى الكتاب تزداد قوة بحفظ الله ورعايته .

(٢٠/١)

---

وأقول فى نهاية الأمر سامحك الله يا فضيلة الدكتور ، فقد شغلت سائر المسلمين وشغلتنا بما خالفت فيه علماءنا وهو متفق عليه فى ديننا ، واستنفذت جهننا وعطلتنا من كثرة القيل والقال بيننا ، ولو أنك بذلت جهدك فى برنامج العلم والإيمان لأسعدتنا وأرحتنا ، فقد عهدنا فىك للإيمان بالتخصص والتحقيق ، والنظر فى الأمور العلمية بفهم دقيق ، ولك من المحاسن ما يثبت للمسلم الإيمان العميق ، فهلا تبت إلى الله قبل اليوم الموعود ، ورجعت إلى ما وضعه المحدثون من الضوابط والقيود ، واتبعت صاحب المقام المحمود ، فاللهم شفعه فى الدكتور مصطفى محمود .

وكتبه / د. محمود عبده عبد الرازق

\*\*\*

(٢١/١)

---